

Distr.: General  
29 November 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية  
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين  
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ  
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات  
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة إنجنדר، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري  
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080113 020113 12-62284X (A)



## البيان

منظمة إنجنذر هي منظمة نسائية وطنية للمعلومات والبحوث والربط الشبكي مقرها في اسكتلندا. وقد أنشئت في عام ١٩٩٩، وهي ذات وضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ أكثر من ١٠ سنوات. ويوضح عملها تأثير التحيز الجنساني على النساء والرجال والأطفال والمجتمع، وعلى التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وهي تقوم بذلك عن طريق توضيح قضايا وتأثير عدم مساواة المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في السياسات وفي الواقع العملي، وزيادة قوة المرأة ونفوذها. وتتمثل أولويات سياساتها في التصدي لفقر المرأة، والعنف ضد المرأة، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

وتسعى المنظمة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في عملها لمنع العنف ضد المرأة في اسكتلندا. وتوجد لدى اسكتلندا قوانين وسياسات وخدمات منفصلة ومختلفة عن مثيلاتها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد استمر تطويرها منذ إنشاء البرلمان الاسكتلندي في عام ١٩٩٩ وتعيين حكومة اسكتلندية منتخبة مقرها إدنبره. والخدمات والسياسات المتعلقة بالنساء والأطفال ممن يعانون من عنف الرجل في اسكتلندا تنظمها إلى حد كبير المحاكم الاسكتلندية، والخدمات الصحية، والشرطة، والمدارس. وتعد جميع هذه الخدمات مؤسسات قائمة بذاتها تنظمها الحكومة الاسكتلندية، وهي غالباً لا تلاحظ عند نظر الأمم المتحدة للتقدم المحرز في حقوق الإنسان للمرأة في المملكة المتحدة. ولهذا فإننا نسعى لجعل تجربة المرأة الاسكتلندية ملموسة في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات لجنة وضع المرأة.

وقد كان لدى اسكتلندا منذ وقت طويل قطاع نشط وفعال يتصدى للعنف ضد المرأة. ويعد هذا القطاع مسؤولاً إلى حد كبير عن تعريف العنف ضد المرأة الذي اعتمدته حكومة اسكتلندا في عام ٢٠٠٠ كجزء من استراتيجيتها لمواجهة العنف ضد المرأة. وبينما تحتفل المنظمة بنهجها الجنساني، يجب أن تعقّب على عدد من المجالات التي تتطلب تحسناً عاجلاً ومستمرًا.

## المجالات ذات الأولوية

**نتائج العدالة الجنائية.** من سمات نظام العدالة الجنائية في اسكتلندا أن تكون جميع الأدلة الرئيسية المقدمة في أي محاكمة جنائية معززة من مصدرين. وقد اعتبر هذا "التعزيز" وراء حقيقة أن ٧٥ في المائة من شكاوى الاغتصاب لا تجد طريقها إلى المحاكم. وقد أوصى

استعراض لورد كارلواي لنظام العدالة الجنائية بضرورة تحسين النظام بحيث يستند إلى "جودة الأدلة" بدلاً من "كمية الأدلة". وترى هذه المنظمة أن هذا التعزيز يمثل حائلاً أمام تحسين معدلات الإدانة في جرائم الاغتصاب والجرائم الأخرى التي تنطوي على عنف ضد المرأة.

وعلى سبيل المثال، فإن معدلات الإدانة في جرائم الاغتصاب تقدر حالياً بنحو ٧ في المائة استناداً إلى آخر الأرقام التي أصدرها المكتب الملكي عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي المنظمة حكومة اسكتلندا بتنفيذ التوصية التي تضمنها استعراض كارلواي في اسكتلندا، فيما يتعلق بدعاوى الاغتصاب والاعتداء الجنسي، وخاصة بالنسبة لإلغاء شرط تعزيز الأدلة من مصدرين.

**حقوق الناجين في الخصوصية والتحرر من المعاملة المهينة.** عندما يلجأ ضحايا العنف الجنسي إلى نظام العدالة الجنائية، يتم عادة تضيق حقهم في الخصوصية، خاصة فيما يتعلق بسجلاتهم الطبية وخلفياتهم الجنسية. ويلزم أن توفر الدولة مزيداً من الحماية فيما يتعلق بالاطلاع على السجلات الطبية والخلفية الجنسية؛ ويحتاج الضحايا إلى مساعدة قانونية لتمكينهم من تأكيد حقوقهم و/أو الدفاع عنها. ولا يحقق النظام الحالي حماية الحق في الخصوصية. وتوصي المنظمة حكومة اسكتلندا بأن تتصدى للتهديدات التي تتعرض لها حقوق الضحايا، مثل الخصوصية وحمايتهم من المعاملة المهينة، عند النظر في دعاوى الاعتداء الجنسي والاعتداء المتزلي، وذلك عن طريق توفير المساعدة القانونية.

**الوصول إلى العدالة المدنية.** يُطلب من المرأة التي تلتبس الحماية المدنية من اعتداء عشير سابق أن تدفع رسماً نظير التكاليف القضائية لأمر الحماية. وتشير البحوث إلى أن هذه الرسوم تمثل عائقاً أمام المرأة التي تلتبس الحماية، وأن عدم حصولها على أمر الحماية يعرض سلامتها وسلامة أطفالها للخطر. وتوصي المنظمة حكومة اسكتلندا بإلغاء شرط دفع رسوم نظير المساعدة القانونية في الحالات التي تقتضي إصدار أمر حماية للمرأة من الاعتداء الذي تتعرض له من جانب عشير سابق.

**البغاء.** تشير دراسات المملكة المتحدة عن البغاء إلى أن غالبية أولئك المشتغلين بالبغاء من الشركاء غير الراغبين: فقد انخرط ٧٥ في المائة من النساء العاملات في هذه المهنة في المملكة المتحدة عندما كن في مرحلة الطفولة، وأمضى ٧٠ في المائة منهن بعض الوقت في دور الرعاية، وأفاد ٤٥ في المائة بأنهن تعرضن لاعتداء جنسي في الأسرة. وقد استند التقرير المعنون "الرد على مطالبة الرجل بالبغاء في اسكتلندا" إلى مقابلات جرت مع ١١٠ رجال

كانوا يدفعون نظير نشاطهم الجنسي مع النساء. وأفاد ثلث هؤلاء الرجال بأن البغاء يتيح لهم الفرصة لممارسة "حرية عمل أي شيء يريدونه في بيئة لا تترتب عليها أي آثار".

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن عدد من العقوبات إذا طبقت بصورة فعالة يمكن أن تردع المشتريين المحتملين الذين يدفعون نظير النشاط الجنسي. ويُعرّف البغاء في اسكتلندا منذ عام ٢٠٠٠ بأنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة، ولكن لم يتم عمل الكثير للحد من الطلب عليه. وقد تبني القطاع الذي يتصدى للعنف ضد المرأة في اسكتلندا لفترة من الوقت الدعوة إلى تجريم شراء الجنس ووضع برامج لتأهيل النساء والرجال والأطفال المشتغلين بالبغاء. وتعد الفوائد واضحة، ويؤكد الدليل القادم من السويد أن هذا النهج يقلل من الضرر، ويوفر بيئة معادية للاتجار بالبشر. وتوصي المنظمة اسكتلندا باتخاذ إجراء فوري لخفض الطلب على البغاء.

**تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.** استناداً إلى التقديرات المحافظة، يوجد ٦٢ ٠٠٠ امرأة من مجتمعات تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعيش في المملكة المتحدة، حيث جرى هذا التشويه لنحو ٦١ في المائة منهن أو أهن معرضات لذلك. ويعني التوزيع الديموغرافي لهؤلاء السكان أن نحو ١٥ ٠٠٠ من النساء معرضات لخطر هذه العملية، وأن ١٣ ٠٠٠ لديهن احتياجات صحية خاصة نتيجة لإجراء هذه العملية.

ومع زيادة عدد المهاجرات، وملتزمات اللجوء، واللاجئات في اسكتلندا، يتزايد أيضاً الخطر المحتمل الذي يتمثل في إجراء عملية التشويه للأطفال في اسكتلندا، أو أن الطفلة التي تعيش في اسكتلندا سُترسل إلى بلدها أثناء العطلة لإجراء هذه العملية لها. غير أن الطبيعة الخفية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والمحظورات التي تحيط بمناقشة الجنس في المجتمعات التي تمارس هذه العملية، والافتقار إلى المعرفة والفهم، مع شواغل تتعلق بالحساسيات العنصرية والثقافية بين أولئك المكلفين بإنفاذ قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في اسكتلندا لعام ٢٠٠٥، كل هذا يعني أنه لم تكن هناك أي دعاوى أو أوامر حماية حتى الآن فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتوصي المنظمة حكومة اسكتلندا بإنفاذ قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في اسكتلندا في عام ٢٠٠٥ بغية منع إرسال الفتيات في "عطلات خاصة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث"، وضمان الاستجابة بصورة فعالة لأولئك الذين يلتمسون المساعدة، نظراً لأن كثيراً من النساء المعنيات كن سيتعرضن لهذه العملية.

**الصور الإباحية وصناعة الجنس.** نظراً لأهمية تأثيرات الصور الإباحية وصناعة الجنس على الصحة العامة وعدم المساواة بين الجنسين (عما في ذلك نوادي الرقص العاري)،

فإن الأمر يحتاج إلى قيادة وإجراءات لإنهاء "تعرية" المجتمع الاسكتلندي. وتوصي المنظمة حكومة اسكتلندا بوضع وتنفيذ خطة للحد من تأثير الصور الإباحية وأثر صناعة الجنس في اسكتلندا.

**ملتزمات اللجوء.** أظهرت البحوث أن نحو ثلثي النساء ملتزمات اللجوء في المملكة المتحدة قد تعرضن للعنف الجنسي و/أو البدني، وأن النساء عادة لا يحصلن على حق اللجوء عند الهروب من العنف الذي تعرضن له. وتحمل اسكتلندا مسؤوليات معنوية عن تأمين الدعم المناسب وخدمات المساندة للملتزمات اللجوء، والنساء الأخريات اللاتي يُبلغن عن تعرضهن لعنف منزلي أو جنسي في اسكتلندا. وتوصي المنظمة حكومة اسكتلندا بتوفير الدعم الملائم للملتزمات اللجوء.

### الاستنتاج

لابد أن يؤدي التأثير غير المتناسب والسلبى على المرأة بسبب الكساد الحالي والتغيرات في نظم الضرائب والرعاية الاجتماعية من جانب حكومة المملكة المتحدة إلى زيادة الأضرار وانخفاض القدرة على الصمود من جانب النساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف. ونحن نتوقع أن تتخذ حكومة اسكتلندا إجراءً سريعاً وفعالاً للتخفيف من هذه الأضرار المتزايدة، والتأثير غير المتناسب.